

١- مسلسل التبويب والقهر السياسي وتحقيق التبعية:

لقد اكتسب ما سمي بمسلسل التمرير والديموقراطية، صبغة متميزة جعلته يختلف نسبيا عن التاكثبات التي مارها النظام من قبل وداغلت نفس الاسم: الإفتتاح السياسي. ذلك أن هذا المسلسل الأخير توفرت له شروط موضوعية وسياسية ميزته عن سابقة، على الرغم من كونه يندرج معها في نفس الإطار الاستراتيجي: إستراتيجية الطبقة السائدة ومعها السياسي النظام الخيالي الاستعبداني. هذه الإستراتيجية القائمة على العداء التاريخي للمجاهدين وعلى استغلالها للبحر بكل الأشكال والوسائل في إطار الهيمنة الإمبريالية والتبعية المتينة لها وخدمة مصالحها الأنانية والإستراتيجية.

فأمام هذه النضالي الذي شهدته بداية السبعينيات والمتبسد في نحو تصاعد النضالات العمالية وتذرع كثيرها المطالبة عبر الإضرابات العفوية وتكاتف الإقتضاضات الفلاحية ونضالات السبيبة المدريسية والجامعية وانفجار تنافسات النظام على مستوى المؤسسة العسكرية عبر محاولتين انقلابيتين وانتفاضة مارس المسماة.. وأمام العزلة الخائفة التي وقع فيها النظام داخليا وخارجيا، من جراء هذه النضالات والهزات ومن جراء الفتح الوعشي والإعدامات والتصفيات التي صاحبها.. جاء الإفتتاح الجديد، عضامينه الطبقة الحقيقية، لخدمة مصلحة النظام كطبقة سائدة وكحكم وكنافح الإقواء الطبقة البورجوازية المتوسطة والشرائح العليا البورجوازية الصغرى لادماج هذه الفئات ضمن الطبقة السائدة توسيعا لقاعدته الإجتماعية.

(8)

وقد ارتكن هذا الإفتتاح على محورين أساسيين هما: القضية الوطنية ومشكل (المؤسسية الدستورية) في (إجاء) يتبع مفهون، وحقيقة (المراع) الإجماعي كقمة لإجراء تعاقد سياسي لا شرعي قوامه تثبيت شرعية النظام (القائم) مقابل ضرب المكتسبات النضالية الحقيقية ~~وتجرب~~ وتجريدها من هويتها النضالية لتقطع الطريق على النضال الجماهيري الثوري وحمل الصراع على السلطة على خبة سياسية محددة. إن حاسمي مسلسل التثوير والديموقراطية، لم يكن في الحقيقة والواقع سوى مسلسل التثقيف والتجويد والقهر السياسي وتحقيق الهيمنة والتبعية الإمبريالية على كافة المستويات.

1- على المستوى الإقتصادي الإجماعي:

على هذا المستوى، شهدت أوضاع الجماهير الشعبية، تدهوراً خطيراً وشاملاً لم يعد تنس أوضاعها المعاشية والسكنية والصحية والتعليمية فمستب. بل أصبح يهدد أمنها الغذائي وتجعل عافرها ومستقبلها المنظور في غاية الخطورة والسوداوية. فقد سجلت مرحلة البعثات وبداية الثمانينات، إنفلا شاملاً على المستوى الإقتصادي يتجلى في:

- ارتفاع مديونية الدولة وإزاء الخارج بشكل مطرد وتفاقم التبعية في كل المرافقة الاقتصادية، مما أدى ويؤدي إلى انعكاس الأزمات الرأسمالية العالمية على الاقتصاد المغربي، سواء منها الأزمات الحقيقية أو المفترعة (النسيج، النفط...).

- تجميع الإرتباط التبعية والتوجه التصديري للفلاحة للبلية حاجيات وشروط الرأسمالية العالمية، مقابل إهمال وضعف

إنتاجية الموارد الفلاحية الأساسية بالنسبة للزراعة (البلدية).

- تعاضد وتكاتف الأنشطة الاقتصادية الطفيلية كالمطابخ والأنشطة العقارية مقابل ركود القطاعات الإنتاجية وتدهور المعامل والمصانع المتوسطة والصغيرة وهجوم عدد كبير منها.

- إختلال الدورة الاقتصادية بفعلها الرأسمالي وواد الفوضى والإرتجالية كنتيجة مباشرة للتدهور المريع للقدرة الشرائية والطاقة الإستهلاكية مع تجميد الأجور وتفاقم البطالة والغلاء المستمر للأسعار.

وبالإضافة إلى هذه المظاهر الأساسية الناتجة عن الأزمة (البنوية للإقتصاد الشعبي في بلادنا، جاء الجفاف ليعيق الأزمة ويضاعف من انعكاساتها على الأوضاع المعيشية والكنية والصحية والتعليمية لأوسع الجماهير الشعبية. إن تفاقم الأزمة الاقتصادية واستفحالها يؤكد من جديد فشل وعقم السياسة الاقتصادية التبعية للدولة المغربية. بل أن عددًا من المؤشرات تدل على اندثار الآفاق أمام مثل هذه السياسة ولوني إظهارها الشعبي المحض. فالتعاقد الإسباني واليوناني بالسوق الأوروبية المشتركة يشكل تهديدًا حقيقيًا بالنسبة للقطاع الفلاحي ومنتوجاته التصديرية وخاصة منها الحوافض. كما أن إقبال عدة بلدان ومنذ سنوات، كفنلندا والنمسا وأستراليا وإسرائيل على الصناعات الفوسفاتية الأساسية تجعل من مزاينة النظام المتأخرة بنقلت مثل هذه الصناعات في المغرب، أمرًا متهمة مكفوفة بالمخاطر مستقبلاً.

أمام الوضع الاقتصادي المتأزم والرهان وآفاقه المحدودة، حاول الطبقة السائدة إيجاد بعض الحلول النظرية التي لا تحس عمق وجوه سياستها الاقتصادية القائمة على التبعية والاستغلال. فزيادة على خططها الفاشلة مسبقاً والرامية إلى الحد من الهيمنة القروية، يأتي مشاريع قوانين الاستثمارات الجديدة التي يبرع عن القوانين السابقة مغريتها الشكلية ولتفتح الباب جوارحاً أمام الاستثمارات الأجنبية بكل التسهيلات والمساعدات الممكنة. غير أن هذا التوجه نفسه وحتى إلى وجد تجاوزاً خارجياً معه، فإنه لن يؤدي في أقصى الحالات إلا إلى خلق نوع من الرواج الاقتصادي ولن يفيد إلا أقلية من البورجوازية المخاربة. ذلك أن نظام عدد من العوامل النظرية الآنية كالاستثمار الأجنبي وجودة المحاصيل الفلاحية حسب التوقعات، قد تنفس ظرفياً عن الأزمة الاقتصادية لكنها تبقى عاجزة في كل الأحوال عن تجاوزها. إن ضفافة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة لم تعد تتمثل (الحلول الترميمية النظرية) وأصبحت في غاية الخطورة. إن النتائج الأولية للمناظرة الاقتصادية المنظمة مؤخرًا، تعكس تصميم وإصرار النظام على تغليب مصالح الطبقة باجترار نفس السياسة الاقتصادية التي انتهجها لحد الآن. سياسة الأزمة.

٢- على المستوى السياسي :

١- من خلال المسلسل النخبوي الفتوي - مسلسل "التحرير والديمقراطية" ومن خلال تركيبة وتوسط القيادات السياسية البورجوازية في هذا المسلسل،

(5)

تمكن النظام المغربي ، ليس فقط من فك عزلته وتوظيف القضية الوطنية والظاهر
الديمقراطية الحقبة للماهير ، لخدمة مصالحه الطبقية ، بل أكثر من ذلك ، تمكن
من ضرب الياذة الوطنية وتهديد ها بشكل عجزت عنه قوى الاستعمار
المباشر نفسها بالأمس . فضلا عن التشكيك في قضيتنا الوطنية ووضع
الصعراء المغربية في سوء الناحية والمساومات ، ثم التفرط بشكل ضمني
وعلمي بالأجزاء الشمالية المحتلة من ترابنا الوطني وتحقق الارتباط السياسي
للنظام فندق أعداء الشعوب ، هجنت وظفت بلادنا ولا تزال ، بشريا
وما ديا وترابيا لخدمة الإستراتيجية الإمبريالية العدوانية .

إن ما ذكرته وتؤكدته تطورات قضية الصعراء المغربية ، هو أن هم
النظام الأول والأخير ، هو استغلال الحس الوطني الصادق للشعب
المغربي لخدمة مصالحه كنظام وكطبقة سائدة . ويكفي في هذا الإلقاء
التذكير بشكل مركز بممارسات النظام إزاء القضية الوطنية عبر
مسلسل المؤامرات والمساومات : القامر على جيش التتير الذي تمكن
من تحرير غالبية المناطق الصحراوية ، الإبقاء على الصعراء المغربية قزاة
عشرين عاما تحت نير الاستعمار الإسباني الفاشي ، التشكيك في
مغربية الصعراء والمواطينين الصحراويين ، أولا بالمهادنة على مبدأ تقرير
المصير مرتين في هيئة الأمم المتحدة ثم ثانيا بطرح القضية على محكمة
لاهاي الدولية ، استغلال الحس الوطني الصادق للشعب المغربي للركوب
على قضية الصعراء وتوظيفها لخدمة مصالحه الخاصة ومصالح حلفائه
الإستعماريين والإمبرياليين . توقيع اتفاقية مدريد الخيانية وأنجيل
وليس بآخر ، لإخراج لعبة جهلوانية جديدة ، وهي الإستفتاء ، والتالي

إعادة طرح المسألة دولياً بنفس الإشكالية المغلوطة التي طرحت بها منذ سنوات مضت ، وهي : تقرير المصير أم مغربية الصغراء والصغراويين ؟
غير أن سياسة النظام هاته لم تؤدي في الحقيقة سوى إلى المزيد من إغراق القضية الوطنية في المساومة بل وإلى تقوية الأطرحة الانفصالية نفسها وتقديم خدمة ثمينة لها . حيث أن الانفصاليون ارتكزوا على مكسب الاستفتاء ليحاولوا فرض الجمهورية الصغراوية المزبورة كأمر واقع .

وقد تزامنت هذه التطورات مع تصعيد الإمبريالية الأمريكية لسياستها العدوانية عبر العالم عامة وفي إفريقيا والوطن العربي خاصة بعد الفراغ الذي أحدثته سقوط الحكم العيني بفرنسا على الخصوص . في نفس الوقت الذي يضطر فيه النظام ، وفاء منه لتهمة الخيانة التاريخية ، للاستعانة بالأجنبي أمام الفصل الذريع الذي منيت به سياسته داخلياً وخارجياً . ففي هذا الإقحاة ، يندرج الانزلاق الإمبريالي الأمريكي المكثف في المغرب على كافة المستويات بهدف دمج المغرب كقوة استراتيجي وكطاعات وإمكانات بشرية ومادية تحت الإمبريالية الإمبريالية العدوانية .

٤. أما على المستوى الداخلي ، فقد انطلقت النظام ، في إطار توظيفه للقضية الوطنية ، من الإجماع الوطني المزعوم ، لتوفير إطار سياسي عام يحدد مسمى وعيته كنظام . فيا أن جانب المؤسسات التمثيلية الزائفة (برلمان ، مجالس محلية وجمهورية ..) وحكوماته الائتلافية ومعارضته الكاريكاتورية ومجلس العرش الوصائي . خلقت أسلوب المناخرات الوطنية

كصيغة إضافية لما تحاوله أن يصيغ "تساكن الطالحين والمحكومين والحوار
المؤول بينهما".

إن هذا الإطار السياسي العام، لم يكن ليكتفل ولو بشكله النوعي
لولا خط المهادنة الذي مارسته القيادات السياسية البورجوازية نفسها
تحت اسم المعارضة البناءة. وقد قسد هذا التواطؤ في ضرب الملكيات
النضالية لاجئنا ومحاولة إزالتها من مخونها الحقيقي. فقد حرص
الطرفان باستمرار على جعل الشرعية النضالية حزبية كانت أم نقابية
أم ثقافية جزءاً من مشروعية النظام. وفي حين أن هذه الشرعية
من ضحايا النضال الوطني ضد المستعمر وضد خيانات الإقطاع وتعد
من تثبيتها كحُكْمٍ حتم قبل أن يتسلم النظام الحالي نفسه الإرث
الإستعماري عبر مؤامرة إيكس ليبان. بل أن شرعيته كنظام لم
تكن ممكنة خارج الشرعية النضالية لكفاح الجماهير الشعبية.
إن التآمر على الملكيات النضالية لاجئنا بهذا الشكل، استلزم
زيادة على تركية القيادات السياسية البورجوازية، تصعيد التمح
وحفنة المزيات الديموقراطية لتكسيه الإرادة والحمود النضاليين
لجماهير. فوالى جانب التقدير والتبجيل على المستوى الإقتصادي الإجتماعي
والجانب الطعن المستمر للسيادة الوطنية والشمعية على المستوى
السياسي، ونحن نفس المسلسل وكبيره، شهدت بلادنا تكييفاً
للتفح المذهبي وتنويعاً لآلياته وأشكاله أؤدي ويؤدي إلى
سقوط العديد من الشهداء وسجن العديد من الناضلين النقابيين
والسياسيين والمضايقة على كل تركة نضالي جبار...

ج - انتفاضة 20 يونيو ودلالاتها السياسية الحقيقية :

إن انتفاضة 20 يونيو المجيدة ، لا تستمد أهميتها من تعبها عن الظلم والفساد الشجيرة على واقع النهب والاستغلال فحسب بل أكثر من ذلك فإنها جسدت بصدق منجزاً أساسياً غنياً بدلالاته التاريخية والسياسية الحقيقية . فإذا كانت الانتفاضة قد جسدت بتضحيات واستشهاد المواطنين العزل ، الإفلاس الشام للسياسة الإقتصادية الاجتماعية للطبقة العاملة ، فإنها جسدت في ذات الوقت الإدارة الشجيرة التاريخية للخط الإصلاحى الأنهرامى معرية بذلك حيلة من الحقائق الأساسية :

- 1 - إن لعبة الانفتاح (التي مارسها النظام والقيادات السياسية البورجوازية بقيت هامشية قياساً بالوضع الموضوعى العام . إذ أن هذا الانفتاح بقى نخبوياً كحاجباً خفياً ولم ينعكس على واقع الجماهير إلا بالسلب عبر مسلسل التفتير والفهر السياسي وتحميق التبعية والخيانة الوطنية . وهكذا بقيت الجماهير الشجيرة مبعدة عن هذه التجربة ولم يتم الجوء إليها بالظرف كما كان الشأن في المسيرة الحضرية أو في الانتخابات . لتزكية وضعية من الأوضاع هذا الإبعاد الذي طبع التجربة " بطابعها النخبوى ، معنى أنه اعتمد على خيبة سياسية محدودة لتوسيع قاعدة النظام الاجتماعية ولا فلاح التكتيك السياسى الرامى إلى التفتير من التناقض التناحرى مع الشعب وعلى الصراخ على السلطة واحتكاره في الإطار الضيق لهذه النخبة .
- وإن تعرية خبوية الانفتاح وهامشيتها بهذا الشكل ، علم في ذات

الوقت ضرورة "التحرير والديموقراطية" ومعها خرافة (الاجماع الوطني حول العرش لتبقى النتائج الجوهرية والمحورية للمسلسل: كسلسل تخدم المصالح الطبقية للطبقة الاقطاعية الرأسمالية ومعها السياسي الملكية ويوضح قاعدتها الاجتماعية بالدمج العملي والسياسي للشرائح العليا للبورجوازية المتوسطة والصغيرة وكأساس مادي لتحقيق التبعية والارتباط بالإمبريالية العالمية.

ج - إن انتفاضة 20 يونيو، تضع هذا المعنى حداً فاصلاً بين خطين متناقضين في مواجهة الطبقة السائدة ومعها السياسي: أ - خط المهادنة والتسكين وتقييد (الفرص). وهو خط القيارات السياسية البورجوازية التي تنطلقت من توظيف الاستراتيجية لخدمة تآكيكها القائم على الرجوع السياسي. هذا الرجوع الذي يعني بالنسبة للبعض كجزء التقدم والاستراتيجية ومحور أنوال، انتظار غداً أفضل ونحان تواجههم السياسي كهدف في حد ذاته، ويعني بالنسبة للبعض الآخر ذي القيادة الاتحادية وهي المهينة، اجتراح الوضع بأي ثمن في انتظار الاستعداد على السلطة بكل فوقية. إن هذا الاختيار السياسي الواضح تجد ثم جمته المحورية في تمهيع النضال السياسي ومحاولة جعله احتكاً للنخبة معددة تلك الحقيقة وتطالب الباقي بالجرى ورائها وترتكبها دون قيد ولا شرط.

ب - الخط النضالي الثوري، وهو خط القواعد المناضلة التي تنطلقت من أهدافها الاستراتيجية لضبط ممارستها النضالية المرحلية القائمة على أن الحركة الديموقراطية مسلسلة نضالي طويل وشاق ولا يمكن

اختار إلى معركة انتخابية ظرفية أو إجماع قبوي فوقي. لقد عبر هذا الخط عن نفسه - باقتناع وتنوع العمل الجماهيري بالمفهوم العام لهذه الكلمة - بدءاً من فرض ك. د. ش. كتويي لسلسل نضالي طويل ضد الإغراف البيروقراطي ضد أرباب العمل في آنا واحد، مروراً بتكاثف الجمعيات والأنشطة الثقافية والفنية وصولاً إلى إدماج فئات شعبية واسعة في النضال اليومي كصغار التجار والحرفيين وقطاع الانتفاضات الفلاحية وانتعاش الحركة الطلابية من جديد. وقد تجسد هذا الخط بشكل خاص في النضال الدؤوب للقواعد الاتحادية ضد الإغراف القيادي وخطها المهادن - المغامر، باعتبار الموقع الأساسي الذي تملكه الحركة الاتحادية داخل الحركة التقدمية عامة.

3- بقدر ما تمكن النظام والقيادات السياسية البورجوازية من فرض مسلسلهم النخبوي الفوقي، بقدر ما تمكن القواعد المناضلة والاتحادية بالأساس - من فرض مسلسلها النضالي الشعبي رغم ضراوة القمع ورغم التطويق ومحاولات الخنق ورغم افتقارها للأداة التنظيمية المتكاملة والشاملة ورغم الصعوبات التي قد من قدراتها في التعبير. هذه الصعوبات الناجمة عن تظافر إرادة النظام واليمين الحزبي المتحفظ على قهر هذا التيار الثوري وإثباته في المهمل.

4- إن الدلالة الأساسية لا تتفاضة مع يونيو وبترايط مع الحقائق السالفة الذكر. تكمن في وجود تحولات حقيقية سواء على مستوى وعي ونضال الجماهير، بتعابيرها السياسية والنقابية والتنظيمية

والثقافية، وأعلى مستوى النظام والفئات المتكاملة معه. فالنسبة لهذا الأخير، هناك فشل الإجماع بصيغته السابقة، وبالنسبة للجماهير هناك نموذج من لنضالاتها في مختلف المرافق، وهناك تركة لهذا النموذج (الصعيد الإيديولوجي والسياسي) [وحتى التنظيمي].

جـ. الأوضاع السياسية الراهنة وكفاتها:

4. الوضع السياسي العام:

- اقتصادياً: كما رأينا من قبل، فإن السياسة الاقتصادية المتبعة حالياً تشكل استقراً لجمهور الاختيارات الاقتصادية السائدة والقائمة على تكريس الاستغلال والتبعية. فالتصميم الاقتصادي الأجنبي والخصخصة الأولية للمناظرة الاقتصادية تم تركز على منطلقات أساسية يتجسد في المرافعة على القطاع الخاص، وإغلب القروض الأجنبية خارجياً والعصا الحديدية على نظم الحاكمين هي الاستثمارات الأجنبية. فمشاريع القوانين الجديدة المتعلقة بالاستثمارات تعطي تمهيلات خيالية للرأسمال الأجنبي وتعفيه من كل الشروط تقريباً. إن هدف الطبقة السائدة من هذا التوجه هو تشجيع الاستثمارات الأجنبية من جهة وتوفير ضمانات للرأسمال المحلي لتشجيعه على التوظيف بربطه عليه. فجميع الاستثمارات الأجنبية من جهة ثانية. إن هذا التوجه في حالة نجاحه لن يوفر أكثر من تجاوز ظاهري لحالة الكساد الاقتصادي الراهنة باعتباره لا يعسكف المشاكل الهيكلية بل أكثر من ذلك، يريد من تكريس الارتباط بالوقود الرأسمالية العالمية ويحقق التوجه التصديري للاقتصاد المغربي.

بعبارة أخرى، فإن التوجهات الاقتصادية الحالية لن تحل مشاكل السوق المحلية بقدر ما سترجع في أحسن الأحوال، الثقة للقطاع الخاص ذي البورجوازية الكومبرادورية بالدرجة الأولى.

اجتماعيا: على هذا المستوى، لا تملك الطبقة السائدة أدنى حل للتخفيف من حدة الأزمة وعدة انعكاساتها الاجتماعية. ذلك أن الأزمة تجاوزت الإمكانات الفعلية للوسائل التقليدية التي يلجأ إليها النظام باستمرار للتنفيس عن الأزمة: الهجرة ومواردها من العملة الصعبة، موارد الفوسفات، السياحة، القطاع الثالث، التجارة الخارجية. إن هذا الوضع يعني من الناحية الاجتماعية، كما هو ملموس الآن، المزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية لأوسع الجماهير الشعبية وكذا أوضاعها السكنية والصحية والتعليمية. إن تعاضد حالات الإنزاح السكنية واستشراء المتاجرة بالتطبيب والعلاج والتدني المحوظ والمستمر في استيعاب الأيدي العاملة الجديدة وغير يهيئ التعليم، كلها مظاهر معبرة بجلاء عن مدى الأزمة الاجتماعية التي تؤدي عنها الجماهير الشعبية. إن خطورة الوضع تعدت الوضع الظرفي أي حاضرها، لتعلم على مستقبلها القريب والبعيد بالتدهور.

سياسيا: ^{عجوازة} هذا الفشل الداخلي الذي ينعكس على المستوى الاقتصادي الاجتماعي - يعاني النظام من أزمة حيوانية حادة تنجسد في: التناقض الصارخ والحاد بين الوضع الموضوعي المتأزم والاستقرار السياسي الظاهري. إن هذا التناقض يتجلى في اضطراب النظام لتصعيد تمهيد المنهجية وتعميق وجهه الحقيقي عبر المواجهة المباشرة مع نزالات

الجمهورية واضطراباً لتضييق (الهامش) الديموقراطي نفسه من خلال حجب الصف وتطويق (المتراب) وعسكرة الجامعة وتضييق الخناق على رأي حر ك سياسي . وبالإضافة إلى هذا العنصر الداخلي الأساسي يأتي الفشل الذي تعاني منه سياسة النظام بخصوص القضية الوطنية وقبلها سياسته العربية الحثائية لتتحقق من أرضه وعن لته العربية والإفريقية . ذلك أنه التكتل الذي شهد الساحة الإفريقية يضع النظام المغربي في صف أقلية معزولة عن الأنظمة الإفريقية الرجعية . ونفس الواقع يعيشه النظام على المستوى العربي بعد الفشل الظرفي للرجعية العربية في خلق إجماع حول التسوية في خلال مشروعهم . إن هذه العوامل وبالإضافة للفراغ الذي أحدثته سقوط البحرين فينا تجعل النظام مضطراً للالتجاء إلى عبر يالية الأمر يكية وربط مصيره بسياساتها العدوانية لطبها عدة على الصعيد الدولي .

عن السمات الأساسية للوضع السياسي العام تتحدد أدنى في :
 ١) الطعن الدائم والمستمر في القيادة الوطنية عبر التشكيك في قضيتنا الوطنية والتفريط في الأجزاء الثمالية المحتلة من ترابنا بل ووضع كل التراب المغربي رهون الاستعمال بالنسبة للإمبريالية الأمر يكية واستمرار تبجيتها العدوانية مضاداً عن ربط المستقبل الاقتصادي بشروط وتوجيهاته (الرسمية العالمية) .

٢) تسوية الإرادة الشعبية والتلاعب بسيادتها من خلال فكر يسر المشروع المكوكة للنظام (القائم) وخرجه (المكتسبات) النزالية لاجبنا ومحاربة لافراغها من مضمونها الديموقراطي الحق عبر القمع

المنهجي وخفية الحريات من جهة وعبر تنظيم الديموقراطية النخبوية
 مؤسساتها المزيفة ومعارضتها البناءة ، هذه الديموقراطية التي
 لا تعني غير حرية الحاكمين في الاستغلال والنهب والقمع السياسي .
 - عدم انكاس هذا البناء (الفوقي) المزيف على الواقع (الحاشي) للجمهور
 إلا بالقمع والإرهاب والمزيد من القهر الاقتصادي والاجتماعي . أي ثبات
 الوضع الموضوعي أمام محاولات التيسيع والتضليل ، بفضل تضمينات
 ونفاق الجماهير وعظائرها المستقر بالأرواح وإطعانة (اليومية) .

١- القوى السياسية وآفاق الصراع :

* النظام الملكي وتكتلاته السياسية : لقد عبرت الطبقة السائدة
 ومجبرتها السياسية الملكية عن فنتها وأمرها على غنج نفس الحياة
 القائمة على (خيانة الوطنية) وتكريس الاستغلال والتبعية ، منسجمة
 بذلك مع مصالحها الطبقيّة ومع امتداد أيتيميتها الناشئة . هذه النية
 وهذا الإنجام تجدان تعبيرها في الحياة التي تنهضها الطبقة
 السائدة داخل الحكومة بكل كتلتها السياسية وخارجها عبر معارضتها
 الكاريكاتورية ، هذه الكتلة التي ^{بما فيها حزب الاستقلال} تشكل أوجهاً لنفس الحملة كأدوات
 سياسية بخدمة نفس الإستراتيجية ونفس المطامح الطبقيّة .
 إن الحكم الملكي ، كقائد وموجه لهذا التحالف الطبقي السياسي ، لا يجد
 أمامه إلا سبيلاً سياسياً واحداً يواجه به حالة الفشل التي
 يجاني منها داخلياً وخارجياً ، ألا وهو سبيل اجتهاد الوضع
 القائم من خلال تمطيط عن الانفتاح النخبوي بأي غنى كان . وذلك

باستغلال نفس المحورين اللذان شكلا أساس وعماد سياسة المملكة
 السابقة أي: القضية الوطنية والقضية الديمقراطية وبالاهتم
 على الإنفراج الاقتصادي الذي تمكن أن تحدثه الاستثمارات الأجنبية
 وحفلات المساعدة الخارجية وجودة المحاصيل الفلاحية لهذه السنة.
 إن تخطيط الإجماع وثائقه الكثيرة الانفتاح، ليس غموريا بالنسبة للنظام
 لمواجهة المد النظامي الشعبي فمسيب، بل أيضا لتقديمه كنظام سياسي
 ذلك لأن التجماءه للدعم الإجماعي ^{الأولي} بالشكل مطلقا يجعله في ذات الوقت
 كبش الضحية بالنسبة لهذه الإجمالية نفسها. من حيث أنها لن تتقدم
 في التضحية به وحلب بديل عكسي ديكتاتوري مكانه لضمان
 مصالحها الإستراتيجية من جهة ولقطع الطريق على أي بديل شعبي
 حقيقي بما في ذلك ضرب أي تطوع وطني حقيقي داخل الجيش نفسه
 والحيولة دون ارتباطه بالنضال الجماهيري (الثوري). فاستمرارية الانفتاح
 تشكل مدد بالنسبة للنظام مسألة حياة أو موت.
 في الجاء، تخطيط عمر الإجماع، يمتلك النظام عدة أوراق جاهزة
 للاستعمال كتنانير لظاهرة من جانبها: المعتقلين السياسيين
 والنقابيين، الصحافة المنوعة، المقاربات المطبوعة أو المسموعة، الإصلاح
 الجامعي وعكس الجامعة... إلخ. بالإضافة إلى هذا الجانب، ستشكل الاشتباكات
 المقبلة معادية وجمهورية وطنية لتبديد المؤسسات القبلية لظرفية
 أرضية لإنقاذ الانفتاح والإجماع فضلا عن قضية الصراخ المغربي
 وإمكانية توحيد الموقف حول الاستفتاء في مواجهة نظم الجمهورية
 الصراخية المنعومة. ولا يتبعد في هذا الإبقاء، مبارزة النظم لاحقا لإجلاء
 مشروعة الجمعية الوطنية كإطار لجمع كل قوى الإجماع.

وهكذا، فإن أسس الإنفتاح لا تزال قائمة كسألة ضرورية
وأحاسية بالنسبة للنظام القائم لمواجهة أزمة السياسة
وتلاني تفهمنا قضائه الداخلية. خصوصاً وأن القيادات السياسية
البورجوازية تجد نفسها في وضعية ضعف نتيجة فشل مفاوضاتها
السياسية لحد الآن.

* الحركة التقدمية : إن الظاهرة الأساسية التي تطبع الحركة التقدمية
المغربية فهي عدم تجانس قياداتها السياسية مع طموح ونشاطية
مؤاعدها وجهاهيها العريضة. فمن خلال احتكار هذه القيادات
للتعبير السياسي والتنظيمي فإنها لا تناقض التوجه النضالي
القاعدي فحسب بل أكثر من ذلك، تشوه هذا التوجه وتخلق
ضبابية في الرؤية السياسية تجعل الجماهير الواسعة مبعدة
عن اعتناق قضايها الجوهرية بشكل كامل والنضال حولها إلى مداها
الأقصى. لقد أبرزت هذه الزعامات قصورها وعجزها عن تحقيق
ثمن الطموحات الإصلاحية. فتخلطها التاريخي يجعلها في
موقف العداء لكل عمل واسع منظم ولكل نضال جماهيري حق مفضلة
أساليب المناورة والمغامرة التي تعفيها من تحمل المسؤولية
النضالية وتوفر لها في ذات الوقت إمكانية اقتناص الفرص
للوصول إلى السلطة. إن القيادات البورجوازية الصغيرة تحكم
تخلطها التاريخي هذا واقعاً وأفاقاً تجعلها مستعدة كل الاستعداد
لمسايرة النظام في تحديد عمل الإنفتاح وإحياء الإجماع النخبوي
كبدل وحيد أمام المراجعة النقدية والإرتقاء الجدلي بينهما

الحركة التقدمية النضالي . إن الحكم الواعي بهذه الحقيقة ، عل وجل
 باستمرار على تسهيل هذا التوجه وتسهيل تطبيقه . فالإطار
 البرلماني لممارسة لعبة المعارضة مقترح أمامها وحتى وإن اضطرت
 للاسحاب منه بضغط من القواعد كما وقع للقيادة الاتحادية فإنها
 يوفر لها إطار المناظرات الوطنية . فضلاً عن ذلك فإن النظام حرص
 كل الحرص على ضرب كل مد ثوري داخل الحركة التقدمية وأساساً منها
 الاتحادية . مستفيداً من التواطؤ المكشوف والافئ لليمين الحزبي
 والمتعفن . وما من شك في أن هذه القيادات متمسكة بلواصلة لعبة الشاكن
 بمجرد حصولها على الضوء الأخضر عبر الإطلاقات الحزبية لراح المعتقلين
 النقابيين والياسيين ورفع الطمع عن الصف أو السماح بأفري جديدة
 وفتح المجال للمؤثرات الحزبية وللتهمك الهامشي الذي قرأ في خلال
 الانتقابات ومن خلال توحيد الموقف مع قضية الصراخ مجدداً .

❖ في ظل هذا الوضع ، فإن التيار الثوري داخل الحركة التقدمية وأساساً
 داخل الحركة الاتحادية ، مطالب بالإزطلاق من مكتسباته النضالية
 بلورة حراعية في المجالس ^{من جهة} مثل البطينة : ضرب محاولات إحياء الإجماع
 الوطني (الحزب) الذي يريد أن يقوم على تكسيه ، وخرجه كدثوري ، ومن
 جهة ثانية بلورة الخط الأيديولوجي السياسي والتنظيمي الذي
 فرضه ^{هذا التباين} ضد الآن في مسلسل التجميع والتمسك السياسي وتحفيز
 السبعية زهم الخيانة الوطنية .

❖ آفاق الصراع السياسي :

إن آفاق الصراع السياسي كما هو واضح تضع في المواجهة خطية

متناقضين. خط أول يكرس الأخطاء القاتلة للحركة الوطنية المغربية
 كخط يعقد أسلوب الصراع النخبوي في دائرة مغلقة تحدها وهرم
 إيطارها النظام الاستعماري القائم. وخط يعقد أسلوب الصراع الجماهيري
 الواسع والمنظم ضد الطبقة الإقطاعية الرأسمالية ومجبرها السياسي
 فيبذر ما يخدم الخط الأول مصلحة النظام، أحب أصحابه أم كرهوا بقدر
 ما يفرز الخط الثاني الإمكانيات النضالية الحقيقية لتحرير
 النضال الديموقراطي الوطني الحق بأفق الاستمراري الواضح لأن
 هذا الموضوع السياسي، كنتيجة مباشرة لانتفاضة ٢٠ يونيو
 يضع حداً نهائياً لإمكانية التساكن والتهادن مع الخط الإصلاحي
 المخامر، بل يجعل من دحره النهائي شرطاً أساسياً وهدفاً
 ضرورياً لأي تقدم في المسيرة النضالية نحو تحقيق القيادة الشعبية
 وفرض الأسس الموضوعية والذاتية للبناء الاستمراري على مجتمعتنا.

* نحو بديل ديموقراطي وطني تقدمي للوضع الراهن.

* إن هذا البديل ليس فلسفة ضرورة سياسية عليها الأوضاع الراهنة،
 بل هو أكثر من ذلك، يكتسي بعداً تاريخياً هاماً نتيجة خطورة هذه
 الأوضاع ودفعتها السياسية وأزمات الخطوط التي قبل بها هذه الأوضاع.
 فأمام اندلاع الآفات أمام الحكم الرجعي واضطراراً لتشديد ضرباته وهاجماته
 على المد والنضال الشعبي وأمام العجز التاريخي للقيادات البورجوازية
 الصغيرة عن قيادة هذا المد وتطويره، فإن الوضع يؤدي إلى طواهي
 عرضية سلبية قد تكون وخيمة العواقب على المسيرة النضالية لاجتماع

خطر فيا أو مستقبلياً. مما يستوجب كامل اليقظة والحذر لوزراء هذه المخاطر
المحتملة لمواجهةها في المهددة لا نشرة حقيقة الصراع الدائر فاجتمعنا:
- خطر الانقلاب العسكري الديكتاتوري. كبديل واحد وأحد في

يد الإمبريالية الأمريكية إذا عجزت حقناتها (المساعدة على) لنقاد
النظام القائم وترميم مشروعاته (المهارة).

- خطر الانتقاضات العنيفة أو الجذبات الماسة للمعزولة التي
تؤدي، في غياب الآداة ^{عدهم} ونضج الصراع، إلى نتائج مكمولة على نضال
الجماهير رغم التضحيات والعطاءات المبدولة.

- خطر إثارة المشاكل الثانوية كوسيلة لتيسيع الصراع وتزيفه عن
جراه الحقيقي، بإثارة إشكالات التعدد الثقافي للمجتمع المغربي بطرح
مغلوط (أو بمحاولة ركوب الموجة الإسلامية لخدمة أغراض مشبوهة).
- خطر تيسيع الشبيبة المغربية وخلق العداء داخلها للتخريب
والنضال السياسي عامة عبر تغليبها إيديولوجياً وسياسياً وتزيف
أنظارتها عن العدو والأساسية: الطبقة الإقطاعية الرأسمالية
والإمبريالية.

إن إشارة هذه المخاطر لا يعني التضييق من حلبيها والمبالغة
في طرح تأثيرها، باعتبار أن الواقع الموضوعي العنيد يقف حجرة عثرة
في طريق التسوية والتسوية، بل في إجتاه الجوانب أهمية الصراع
إلى إيديولوجي سياسي في الطرف الراهق من تاريخنا وحضرة
لا نطاقة منه كمدخل أساسي لأي طرح سياسي متكامل.

1- البعد الاستراتيجي لاختيارنا الطريقية:

يرتكز اختيارنا الاستراتيجي على محورين أساسيين نستخلصهما من التحليل الموضوعي لواقع مجتمعنا: أولهما، التمر الوطني وتصفية التبعية وسيطرة الإمبريالية والرأسمال الأجنبي، وثانيهما أن تحقيق هذا التمر الوطني لا يمكن أن يتم دون تقويض الهياكل الرأسمالية التبعية القائمة من خلال حل مشكلة الحكم بإقامات مؤسسات ديموقراطية حقة تمكن الجماهير من ممارسة سيادتها الشعبية ممارسة واعية وفعالة.

إن هذا الاختيار الاستراتيجي ينطقت من أن هذا التغيير الجذري للهياكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة هو المدخل الأساسي والضروري لإنجاز ثورة ديموقراطية وطنية ذات بعد استراتيجي واضح وملحوظ، تصفي الأساس الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي للطبقة الإقطاعية الرأسمالية وتحقيق الديمقراطية لصالح أوسع الجماهير الشعبية بكافة مضامينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

إن هذه الاستراتيجية الثابتة تعني المواجهة الطبقة والسياسية مع الطبقة الحاكمة وممثلها النظام الملكي، كما تعني أن إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية لا أن تتحقق مع نظام إقطاعي رأسمالي. باعتبار أنه لا يمكن تصور هذه الثورة إلا بالارتباط العضوي بالثورة الاشتراكية الشاملة.

٤- إختيار راتنا المرحلة :

في إطار إختيارنا الإستراتيجي ~~هذا~~ هذا تندرج إختيار راتنا المرحلة وفق معادلات أساسية واضحة هي:

١- إن طبيعة النضال الذي تخوضه الجماهير الشعبية الكادحة هو نضال قومي وطني ديموقراطي هدفه حل التناقض الرئيسي القائم بين هاتين الجماهير من جهة والطبقة الإقطاعية الرأسمالية حليفة الإمبريالية من جهة ثانية.

٢- أن حل التناقض الرئيسي في المجتمع بعلو كالية السلطة، سيشكل بداية الطريقة لتحقيق الثورة الديموقراطية الوطنية كثورة تتمتع بتوفير الشروط الذاتية والموضوعية لبناء الإستراتيجية.

٣- إن تدشين الثورة الديموقراطية الوطنية وإجهاها يتلزم بالضرورة قيادة التنظيم الطلائعي لها من موقع السلطة الوطنية التقدمية بشكل تحول دون الخرافها ويقطع الطريق على خصومها الحقيقيين البورجوازية الصغرى والمتوسطة لعدم إجهاها وتحريفها عن مسارها الإستراتيجي. وذلك عبر العمل الإيديولوجي والسياسي المنظم والمعتد على طاقات الجماهير الشعبية الخلاقة وتأطيرها باعتبارها أول وأخير ما مارة هذه الثورة رحايتها.

إن حقيقة هذه الإستراتيجية العامة وفق هذه المعادلات الواضحة يتلزم تحديد مستوى نضالنا المرحلي وأدواته وأساليبه النضالية.

المرحلة الأولى من نضالنا المرحلي

~~نظام الحكم~~

إن نضالنا المرحلي، كنضال يستهدف ~~السلطة السياسية~~ حل التناقض (الرئيسي)
القائم في مجتمعنا، له توجهين مترابطين ومتداخلين. فهو من جهة
نضال ديموقراطي وطني تقدمي، يستهدف فرض مكتسبات نضالية حقيقية
لإضعاف الطبقة السائدة وتوفير شروط النهوض الجماهيري الشامل،
وهو من جهة ثانية نضال يستهدف الفرز الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي
فعل المستوى الأول يحدد هذا النضال عقولنا ومضمونه من ضرورة التقدي
للطعن المتمر لسيادتنا الوطنية والاشجائية من خلال فضح الأسس
المصلحية والطبقية للإنفجاعات النخبوية الهامشية، بترسيخ المفهوم
الوطني الحقيقي للوحدة عنظورها التقدمي وللديموقراطية بمعناها
الجماهيري الذي يعني تيسر الشعب لنفسه بكل واسع ومنظم كمصدر
للطاقة وللتنشيط وباعتبار الحكم القائم حكم لا شرعي. في اتجاه تحقيق
الوضوح على الساحة السياسية والفرز بين خطين متناقضين
أحدهما رجعي والآخر تقدمي والانتقال بهذا الوضوح، إلى تحديد من
هم أصدقاء الشعب ومن هم أعدائه، حيث لا وسط بينهما ولا توافق ولا
تحالف ممكن. ثلما على المستوى الثاني وترابط مع الأول، فإن نضالنا ينطلق
من أن تحقيق وتوضيح الخط الإيديولوجي الثوري عمل دائم ومستمر باعتبار أن
هذا الخط ليس شيئاً جاهزاً ولكنه هو نفسه نتيجة ومحصلة للممارسة
النضالية. ذي ضرورة تحقيق وتطوير العمل الإيديولوجي والسياسي وبلورة
العمل التنظيمي الحويل النفس من أجل بناء الآداة الثورية، وكمدخل
لتكسيه الهيمنة الإصلاحية وتنظيماتها الإيديولوجية التوفيقية.

٢- ذوايب وأشكال النضال:

إن ذوايب وأشكال النضال قنض لطبيعة المرحلة ولاختيارنا الإستراتيجية. ومن هنا فإن الانسجام مع أهدافنا الوطنية والثورية يطرح أمامنا اختياراً واحداً يتجسد في: العمل النضالي اليومي في الساحة من أجل تقوية الحركة الشعبية النضالية وتعزيزها والدفع بها لاحتلال مواقع أكثر جذراً وتقدماً في ترابط مع العمل التنظيمي الطويل النفس والرامي لبناء الآداة الثورية. ~~العمل النضالي اليومي~~

إن هذا التوجه يقتضي الاعتماد على العمل الجماهيري النضالي الواسع النطاق والمتعدد الواجهات، باعتبار أنه الكفيل بتحقيق الشروط الموضوعية والذاتية لأي تغيير جذري حقيقي يعقد الجماهير الشعبية أولاً وأخيراً من أجل خدمة مصالحها. إن هذا العمل يسير بالرفع من مستواه وعي مختلف الفئات الشعبية من خلال النضال العملي الملموس - وليس فقط الدعاية والتثقيف - وجعلها تدرك واقعها وإدراكاً واعياً وتمرس على العمل المنظم وتلمس أهمية وضرورة الديمقراطية في علاقتها بنفسها وكقانون عام يجب أن يسود المجتمع. كما أن هذا العمل هو الكفيل بفرط طبعها الواعية المستعدة للكفاح والتضحية، ويوفر إجمالاً الشروط الذاتية لبناء الآداة السياسية القادرة على تأطير هذا المد العام والتشبيك بين مختلف واجهاته وجعلها تتكامل لتصب في مجرى التغيير الجذري.

إن حقيقة أوسع تعبئة ممكنة ~~حول~~ حول محاور غلنا السياسي، يجب أن يظل مهمة دائمة ومستمرة باعتبار العمل الجماهيري في الظرف الراهن

كشعار نضال وتعبئة. إن واقع الساحة السياسية لا يجب أن يثبت
 من عزيمتنا في النضال من أجل خلق تحالف جبهوي عريض باعتبار
 أن كلنا نأياها ما وفعالا. يشكل لا محالة خطوة متقدمة فوق
 نضال شعبنا. فالتحالف على أساس البرنامج النضالي الواضح ضرورة
 موضوعية تفرضها حقائق الواقع الطبقي الدائر في مجتمعنا وذلك
 لتجنيد كل الطاقات النضالية التي تجد نفسها موضوعيا في خندق
 واحد ضد العدو الواحد: الإمبريالية والطبقة الإقطاعية الرأسمالية.
 إن بلورة التوجه الوحدوي على مستوى الممارسة اليومية القاعدية
 من خلال المبادرات النضالية الفعلية يجب أن يصب في اتجاه خدمة
 مهمتين متباينتين: أولاهما الجواب على الوضع القائم بتحقيق
 التغطية مع النظام وفتح جديد عن الانفتاح الجبهوي والنضال
 ضده على كافة المستويات السياسية والنقابية والاصلاحية والثقافية.
 وثانيهما تنمية وتطوير عملية الفرز الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي
 على طريق بلورة الآداة الثورية.

إن تحقيق التوجه الوحدوي على أساس هذه المهام الواضحة هو
 الكفيل بتوفير شروط العمل الجبهوي وثقافة الطريقية فبناء الجبهة
 الوطنية التقدمية العريضة كهدف ثابت وبعد استراتيجي للحل
 والممارسة النظرية.

3- محاور نضالنا السياسي:

إن تقوية الحركة الشعبية النضالية وتعزيزها وجذيمها يقتضي
 وضع محاور نضالنا السياسي الفخري في انجمام مع اختيارنا

المحور الأول: القضية الوطنية.

النضال على أساس مواقفنا المبدئية الثابتة التي تتمثل بين
السيادة الوطنية والسيادة الأجنبية في اتجاه فضح نهج الخيانة والمساواة
سواء فيما يخص قضية العمراء المغربية أم فيما يخص الأجزاء المحتلة
من ترابنا الوطني أو التوظيف البشري والمادي والتماري للمغرب في
خدمة الإستراتيجية الأخرى للعدوانية. أي في اتجاه التصدي
للطعن المتمر في سيادتنا الوطنية ومحاربة كل أشكال تنكيس هذا الطعن.
المحور الثاني: القضية الديمقراطية.

النضال من أجل مؤسسات ديمقراطية حقيقة تقوم على مبدأ
سيادة الشعب كمصدر لكافة السلطات وتحتيد هذا المبدأ في انقلاب
المجلس التأسيسي كنقيض للتشريع الممنوح والمطبوع في غيبة عن
الشعب. إن وعينا بالتمعالة التغييرية من خلال المؤسسات الشكلية
التي يصنعها النظام لا يلغي أبداً موقفنا من العمل الديمقراطي كشكل
من أشكال النضال الفعالة، شريطة توفر شروطه الدنيا بالكل
الذي يجب في اتجاه خدمة الإستراتيجية التغييرية الجذرية. ومن ثم ضرورة
النضال على واجهة الحريات الديمقراطية العامة والفردية المكتسبات
النضال الوطني لاجتماعنا فوثر بينهما والتقدم عبرها بنضال الجماهير
الشعبية.

المحور الثالث: مناهضة الإمبريالية.

من خلال العمل على فضح غائلة النظام الإمبريالية.

والعمل على الحد من توظيف طاقات بلادنا وموقعها في خدمة الإستراتيجية
الإمبريالية العدوانية. وتكثيف تضامننا ومساندتنا لقضايا الشعوب
وكفاحاتها العادلة في منطلقة ارتباطنا لحنا المصيري نلحسك قوى
التحرر والبلدان الاشتراكية والحركات العالمية.

المحور الرابع: مواجهة امبريالية التفتت والتمم الاقتصادي والاجتماعي.
العمل على فضح واقع الهيمنة والتبعية والاستغلال والنزاع
من أجل فرض الشعارات والمطلبات الأساسية للجمهير الشعبية في
اتجاه مواجهة استنزافها الاقتصادي والاجتماعي وتأمين أوضاعها
المادية ومروط نضالها.

المحور الخامس: النضال القومي.
العمل على خلق جبهة شعبية واسعة حول شعاراتنا القومية
وأما حول القضية الفلسطينية. والعمل على إنعاش روح
الحمل الواحد في النضال على الساحة العربية خاصة وعلى مستوى
المغرب العربي خاصة في اتجاه مواجهة وضع التريدي الراهن وخلق
شروط المواجهة والتصدي للهجمة الإمبريالية الأمريكية وعلاؤها
العلمانية والرجعية العربية.